الأمم المتحدة

A/76/332/Add.7

الجمعية العامة

Distr.: General
24 September 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

عملا بالمقرر 573/75 المؤرخ 14 تموز/يوليه 2021، يشرفني أن أعمم هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات عن طريق البيانات المسجلة سلفا أثناء المناقشة العامة والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُعرض فيه البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية العامة.

وقد أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة صباح يوم الجمعة، 24 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة الثانية العاشرة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.12). وتتضمن الوثيقة A/76/332 والإضافات من 1 إلى 12 لهذه الوثيقة البيانات التي أدلي بها في الجلسات الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة، وفي الجلسات من التاسعة إلى السابعة عشرة للجمعية العامة (A/76/PV.3 و A/76/PV.4 و A/76/PV.6 و A/76/PV.7 و A/76/PV.17-A/76/PV.9).

وفقاً للمقرر 573/75، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة سلفا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

لبنان (انظر أيضا A/76/PV.12، المرفق الأول)

خطاب السيد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية

أُدلي به يوم الجمعة، 24 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة الثانية عشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية والعربية والفرنسية]

معالي السيد عبد الله شاهد رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، أمين عام الأمم المتحدة، السادة رؤساء الدول والحكومات، السيدات والسادة،

بداية أهنئكم حضرة الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأتمنى لكم التوفيق في مهامكم خصوصاً في ظل السعي العالمي المتواصل للتعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19. وكنت أوّد أن تكون التهنئة مباشرة وليس عبر تقنية الفيديو التي فرضها وللسنة الثانية على التوالي الوضع الصحي العالمي.

كما أتوجه بالشكر لمعالي السيد فولكان بوزكير على حسن إدارته لشؤون الجمعية العامة للسنة الفائتة، وأهنئ أيضاً سعادة الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش على انتخابه لولاية ثانية على رأس المنظّمة الدولية، وأشكره على جهوده من أجل لبنان ومساهمته في تنظيم ثلاثة مؤتمرات لدعم الشعب اللبناني بعد كارثة انفجار مرفأ بيروت.

والشكر أيضاً لكل السادة رؤساء الدول الذين شاركوا بتلك المؤتمرات وللمنظمات الحكومية وغير الحكومية ولكل من ساهم في هذا الدعم، وأخص بالشكر فرنسا التي سارع رئيسها إلى الحضور شخصياً ومؤازرة لبنان في مصابه، والدول الصديقة والشقيقة التي تساهم بتعزيز قوانا المسلحة التي تكافح الإرهاب وتتعاون مع قوات حفظ السلام للمحافظة على الهدوء والاستقرار على حدودنا الجنوبية وتنفيذ القرار 1701 (2006).

السيدات والسادة،

منذ عشرين عاماً، وعلى مقربة أميال من مقر هذا المؤتمر، وقعت أكبر عملية إرهابية في قلب نيويورك سقط بنتيجتها آلاف الضحايا والجرحى وتركت آثاراً عميقة في الوجدان العالمي، وكان لها أيضاً تداعيات ضخمة على مستوى العالم، وحرب على الإرهاب أصابت أحياناً وخابت أخرى. وفي كل الأحوال، دفعت شعوب عدة، وخصوصاً في منطقتنا، أثماناً غالية لتلك الحرب، موتاً ودماراً وتهجيراً. وهي اليوم تلملم الجراح وتحاول النهوض كما سبق أن نهضت نيويورك، لأن إرادة الحياة تبقى أقوى من أي إرهاب، وهي لا شك تلاقي عنوان هذه الدورة "الصمود من خلال الأمل ".

الحضور الكريم،

أما وقد تألفت الحكومة اللبنانية وفق الآلية الدستورية بعد أزمة سياسية استمرت على مدى سنة ونيف، فإن لبنان دخل معها في مرحلة جديدة نسعى لتكون خطوة واعدة على طريق النهوض. والحكومة العتيدة تنتظرها لا شك تحديات كبرى داخلية ودولية لتنال ثقة الشعب وثقة المجتمع الدولي بعد أن نالت ثقة البرلمان.

لقد مر لبنان خلال السنتين الأخيرتين بأصعب أوقاته، حيث انفجرت في آن أزمات متلاحقة، منها الموروث والمتناسل، ومنها الطارئ، وقد طالت كل القطاعات. فالسياسات المالية والاقتصادية المعتمدة منذ عقود والقائمة على النمط الريعي، مضاف إليها الفساد والهدر المتأتي عن سوء الإدارة، وانعدام المحاسبة أوقعت لبنان في أزمة مالية ونقدية غير مسبوقة كان من نتائجها ضمور الاقتصاد وأزمة معيشية خانقة وارتفاع معدلات البطالة والهجرة والفقر. وقد التزمت الحكومة تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الملحّة والمطلوبة، ومكافحة الفساد، ووضع خطة تعافٍ مالي في إطار استكمال التفاوض مع صندوق النقد الدولي، تترافق مع خطة لتعميم شبكة الأمان الاجتماعي، وخطة إصلاح القطاع المصرفي وإعادة هيكلته حيث يلزم، واستكمال تنفيذ خطة قطاع الكهرباء.

وكانت البداية مع دخول التدقيق المالي الجنائي في حسابات مصرف لبنان حيز التنفيذ بعد أن استكملت كل الإجراءات اللازمة، وسينسحب على كل الحسابات العامة. هذا التدقيق الذي التزمت أمام الشعب اللبناني والمجتمع الدولي بتنفيذه عملاً بمبادئ الشفافية والمحاسبة.

ونحن، وإذ نعوّل على المجتمع الدولي لتمويل مشاريع حيوية في القطاعين العام والخاص من أجل إعادة إنعاش الدورة الاقتصادية وخلق فرص عمل، فإننا نعول عليه أيضاً في مساعدتنا على استعادة الأموال المهربة والمتأتية من جرائم فساد.

السيدات والسادة،

لقد ساهمت حروب المنطقة من حولنا في تفاقم أزماتنا، وخصوصاً الحرب السورية التي أرخت بثقلها علينا سواء من ناحية الحصار المفروض والذي حرم لبنان من مداه الحيوي، أو من ناحية تمدّد الإرهاب على أرضنا، أو من ناحية الأعداد الضخمة للنازحين السوريين الذين تدفقوا إلى لبنان. وقد بلغت الأرقام حتى اليوم ما يتخطى المليون ونصف المليون نازح.

لقد رفعت الصوت عالياً من على جميع المنابر، وتحديدا منبر الأمم المتحدة بالذات، عارضاً النتائج الكارثية المترتبة عن النزوح على جميع النواحي اقتصادياً اجتماعياً وصحياً وأمنياً. وناشدت المجتمع الدولي مساعدتنا على تأمين العودة الآمنة للنازحين، وللأسف لم يستجب أحد لمناشداتنا. واستمر منح المساعدات للسوريين في أماكن إقامتهم في لبنان عوضاً عن إعطائهم إياها في وطنهم، مما يشجعهم على البقاء حيث هم.

اليوم، وفيما لبنان يقاوم ليعيش ويستمر، أكرر النداء، نعم على المجتمع الدولي أن يساعد لبنان على تحمّل الأعباء المرهقة الناتجة عن أزمة النزوح. ولكن عليه بالدرجة الأولى أن يعمل لعودة النازحين الآمنة إلى بلدانهم. ولبنان، الذي وضع خطة متكاملة لهذه العودة، يؤكّد موقفه الرافض لأي شكل من أشكال إدماج النازحين، كما يجدد موقفه الرافض لأي شكل من أشكال التوطين للاجئين الفلسطينيين، انطلاقا من ضرورة حل القضية الفلسطينية وفق القرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما تلك التي تضمن حق العودة.

في المقابل، تبقى التهديدات الإسرائيلية المستمرة ضد لبنان، الهمّ الشاغل للدولة اللبنانية، وآخر مظاهرها يتصل بالسعي الإسرائيلي للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة المتنازع عليها على الحدود البحرية.

ولبنان يدين أي محاولة للاعتداء على حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة التي يتمسك بحقه في الثروة النفطية والغازية في جوفها، لا سيما وأن أعمال تلزيم التنقيب بدأت منذ أشهر ثم توقفت نتيجة ضغوط لم يعد مصدرها خافياً على أحد.

ويطالب لبنان باستئناف المفاوضات غير المباشرة من أجل ترسيم الحدود المائية الجنوبية وفقاً للقوانين الدولية، ويؤكد أنه لن يتراجع عنها ولن يقبل أي مساومة. ودور المجتمع الدولي أن يقف إلى جانبه.

الحضور الكريم،

لقد ضربت جائحة كوفيد-19 العالم بنتائجها الكارثية على الصحة والاقتصاد والتربية وسواها من القطاعات. أما في لبنان فكانت تداعياتها أضعافاً مضاعفة لأنها زادت على أزماته أزمات ولم تزل. فعلى الرغم من تعاطي السلطات المعنية والأجهزة الصحية مع الوضع الطارئ بحرفية واستباقية جعلت أرقام الإصابات تبقى ضمن الأطر المقبولة، ولكن التداعيات كانت صعبة جداً على الاقتصاد المترنح أصلاً، وعلى القطاع الصحي في ظل النقص المتصاعد في الأدوية وفي المستلزمات الطبية وفي المحروقات، إضافة إلى النزف البشري في ميدان الطب والتمريض، الناتج عن الهجرة لأسباب اقتصادية.

أما من ناحية التلقيح، فيسجل للبنان أنه كان من الدول السباقة في هذا المضمار. وقد بلغت نسبة الملقحين حتى اليوم ثلاثين بالمئة، ونعمل لتتخطى الأربعين بالمئة في نهاية العام.

وفي خضم هذه الأزمات، أدى الانفجار الكارثي في ميناء بيروت إلى تفاقم المعاناة. واليوم، بعد مرور أكثر من عام، لا تزال عاصمتنا هادئة ومظلمة، لأنها لا تزال مدينة منكوبة بالكوارث. نريد أن ينبض قلب بلدنا مرة أخرى، ونريد أيضا أن يعود ميناء بيروت إلى كونه قطب جاذب.

ونحن ممتنون لجميع المساعدات الإنسانية التي أرسلت إلى شعبنا. واليوم، لا تزال الحاجة ملحة لإمدادات إعادة الإعمار والتنمية، ونرحب بأي مسعى دولي لإعادة تأهيل الميناء وتطويره، حتى يعاد تشغيله بالكامل وفقا للقوانين المعمول بها.

إن التضامن الدولي مع عاصمتنا وشعبنا جدير بالثناء. وقد أسهم بالفعل في تضميد بعض الجروح، ولكن المساعدة التي تريدها بيروت تكمن أيضا في ما قد يتطلبه التحقيق من أجل الكشف عن الحقيقة لخدمة العدالة. ولا يمكن أن تكتمل راحة آباء وأمهات الضحايا وشفاء آلام الجرحى إلا بإقامة العدالة.

وتحقق العدالة اللبنانية في أسباب وملابسات الانفجار والمسؤوليات الإدارية؛ ولديها العديد من المتهمين والمقبوض عليهم. والتحقيق، الذي لا يزال سريا، ما زال بحاجة إلى الكشف عن المكان الذي جاءت منه المواد المتفجرة، ولماذا دخلت ميناءنا، ومن الذي يقف وراءها حقا، وما إذا كانت الأقمار الصناعية قد التقطت أي شيء لحظة الانفجار. ولذلك نكرر طلبنا إلى الدول التي تملك معلومات وبيانات تساعد التحقيق أن تشاركنا إياها حسب الحاجة.

السيدات والسادة،

أدت أزمات العامين الماضيين في لبنان والعالم إلى تأخير الإجراءات المتعلقة بإنشاء "أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار" التي أطلقتها من على منبر الأمم المتحدة في عام 2017، والتي حظيت بدعم الجمعية العامة في عام 2019 وفقا للقرار 73/344. غير أن مجرى الأحداث والصراعات المستعرة

في المناطق المحيطة تؤكد من جديد أهمية هذه المبادرة وما هو مطلوب منها من حيث التواصل الإنساني والحضاري.

ويسرني أنه تم تخصيص قطعة أرض كبيرة قريبة جدا من بيروت لاستضافة الأكاديمية، وتم إعداد الدراسات اللازمة لبدء أعمال البناء. وأدعو جميع الدول الصديقة والشقيقة إلى الانضمام إلى تلك الدول التي أعربت بالفعل عن رغبتها في التوقيع على اتفاقية إنشاء الأكاديمية.

السيدات والسادة،

إن الموضوع الذي اخترتموه لهذه الدورة، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل"، ليس مجرد عنوان أدبي للشعب اللبناني. إنها حياة تُختبر يوميا، لأن الصمود هو رحلة حياتنا، وأملنا لم يتبدد أبدا ولم يخفت نوره في أي وقت. وعلى الرغم من كل المصاعب والأزمات والمآسي التي تحاصرنا، فإن شعبنا يكافح من أجل غد أفضل.

ولبنان إذ يسعى بإصرار إلى شق طريقه نحو التعافي، فإنه يعول على التضامن الدولي لتحقيق أهدافه.

أشكركم.

باراغواي (انظر أيضا A/76/PV.12، المرفق الثاني)

خطاب السيد ماريو عبده بينيتيس، رئيس جمهورية باراغواي

أُدلي به يوم الجمعة، 24 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة الثانية عشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

إننا نجد أنفسنا مجتمعين هنا لمعالجة المشاكل التي تسبب أشد المعاناة لجميع شعوبنا. ومن مسؤوليتنا أن نضمن أن يرقى كل خطاب إلى أكثر من مجرد كلمات وأن نتمكن من إيجاد مساحة للتفكير العميق والصادق.

تواصل جائحة فيروس كورونا تعليمنا كل الدروس. وقد بينت لنا كيف أن التضامن والتعاطف أمران حيويان في التعامل مع الوباء وكيف أحرزت البلدان تقدما سريعا في إنتاج اللقاحات بسرعة جديرة بالثناء، ولكنها سلطت الضوء أيضا على بعض الحقائق التي يجب أن نواجهها.

فيما يتعلق باللقاحات: كم كان من الصعب على بلدان كثيرة، مثل بلدنا، أن تصارح شعوبنا بأنه على الرغم من ترتيب اللقاحات ودفع ثمنها في الوقت المحدد من خلال آلية كوفاكس التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية لضمان التوزيع العادل، فإن اللقاحات لم تصل في الوقت المحدد. تلك هي تجربة باراغواي والعديد من البلدان الأخرى التي كان عليها الانتظار.

لطالما التزمت باراغواي بتعددية الأطراف لأننا ندرك أن المشاكل المشتركة التي تتجاوز فرادى بلداننا تتطلب استجابة مشتركة، كما هو الحال في جائحة فيروس كورونا-19. ومع ذلك، لا يمكننا أن نخفي خيبة أملنا العميقة إزاء استجابة النظام المتعدد الأطراف للتوزيع الفعال وفي الوقت المناسب للقاحات.

ويجب معالجة هذا الواقع في هذه القاعة برغبة في تقييم ما حدث وإجراء تغييرات في المستقبل. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن حقيقة أن البعض حاول استخدام اللقاح كأداة للابتزاز السياسي والأيديولوجي في واحدة من أصعب اللحظات في تاريخ البشرية الحديث.

وأود أن أبرز تعاون تلك البلدان الشقيقة والصديقة التي بسطت يدها في إنكار للذات تضامنا مع شعب باراغواي من خلال التبرع باللقاحات التي سمحت لنا بإنقاذ الأرواح والمضي قدما في برنامجنا للتحصين. ولذلك أود أن أشكر مرة أخرى حكومات الولايات المتحدة وقطر والهند وإسبانيا والمكسيك وشيلي وكولومبيا والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي على هذه اللفتة النبيلة. وبلدنا لن ينسى ذلك أبدا.

السيد الرئيس،

إن اقتصاد باراغواي يعتمد إلى حد كبير على إنتاج الغذاء للعالم، ووضعنا كبلد نام غير ساحلي يكيف تنميتنا، بما في ذلك بطريقة هيكلية. وفي سياق الانتعاش بعد الجائحة، ستكون تلك الظروف مرة

أخرى عاملا حاسما وسيكون من الحيوي تيسير وصول منتجاتنا بفعالية إلى أسواق معظم البلدان المتقدمة النمو.

ومن جانبنا، وللتخفيف من أثر تلك الظروف، نبذل جهودنا لتحويل موقعنا الجغرافي إلى ميزة. ومشروع ممر المحيط الحيوي الطموح، الذي سيعبر أراضي باراغواي ويربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادئ، مثال واضح على الطريقة التي نعتزم بها الاستفادة من موقعنا الجغرافي وتعزيز التكامل المادي لمنطقتنا.

السيد الرئيس،

إن التكامل والتنمية المستدامة من أولويات السياسة الخارجية لجمهورية باراغواي. وعلى مدى عقود، ظل بلدي ملتزما بمصفوفة للطاقة تقوم على الطاقة النظيفة والمتجددة، مع الالتزام برعاية البيئة والاقتناع بأن الطاقة مطلب لا غنى عنه لمواصلة تعزيز التنمية.

السيدات والسادة،

يرتبط تغير المناخ بأزمة المياه الحالية التي تؤثر على منطقتنا. ويؤثر انخفاض منسوب مياه الأنهار على توافر المياه للاستهلاك البشري، مما يؤثر على ظروف قابلية الملاحة، ويضر بشدة بتجارتنا الخارجية، التي تعتمد على النقل النهري، ويهدد كفاءة مصادر توليد الطاقة لدينا. ولذلك، نؤكد على أهمية الوفاء بالالتزامات الدولية لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بتمويل المناخ، لدعم جهود التخفيف والتكيف التي تبذلها البلدان النامية، وخاصة البلدان منا الأكثر تعرضا للاحترار العالمي.

السيد الرئيس،

يشكل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدات حقيقية للمجتمع الدولي. ولذلك، تلتزم باراغواي بمكافحة تمويل هذه الأنشطة وغسل الأموال على وجه الخصوص. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا بتحديث أطرنا التنظيمية – فضلا عن اتخاذ تدابير أخرى – بهدف تعزيز قدرات الاستجابة المؤسسية والتعاون الدولي للتصدي بفعالية لتلك الآفة.

ومن أكبر الفظائع التي ترتكب في إطار الجريمة المنظمة استخدام الأطفال في أنشطتها. وتدين باراغواي مرة أخرى تلك الممارسة الخسيسة، التي عانينا منها بالفعل، فضلا عن الأعمال اللاإنسانية الأخرى مثل الاختطاف والابتزاز.

سوف تواصل حكومتنا كفاحها العازم الذي لا هوادة فيه ضد الجماعات الإجرامية في إطار القانون ولن تدخر جهدا في إعادة مواطنينا الذين اختطفتهم هذه الجماعات. إن بلدنا مدافع قوي عن الحياة والأسرة وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

تؤكد باراغواي بصفتها عضوا مؤسسا دعمها للأمم المتحدة وأهميتها باعتبارها المحفل الذي يجمع معظم بلدان العالم.

لتعزيز الحوكمة الديمقراطية وإنشاء نظام أكثر توازنا لصنع القرار في الأمم المتحدة، نرى أنه ينبغي تعزيز دور الجمعية العامة والنظر في إصلاح عمل مجلس الأمن.

إن الشـمول مبدأ أسـاسـي من مبادئ منظمتنا، ونؤيد في هذا الصـدد إشـراك تايوان في منظومة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

إن المثل الأعلى لعالم يسوده السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات والأمن يتطلب جهودنا جميعا. إذ نضع خلافاتنا جانبا ونواصل احترامنا لمبدأ المساواة بين جميع الدول، يجب علينا تعميق الحوار الرامي إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة الفقر وعدم المساواة لتعزيز التنمية على نحو أكثر إنصافا.

وأختتم بياني بصدى كلمات البابا فرانسيس خلال التجمع العام في الفاتيكان: "جراءة الأمل". فالأمل يمضي إلى ما يتجاوز الراحة الشخصية، وراء الأوراق المالية الصغيرة والتعويضات التي تضيق آفاقنا، وينفتح على المثل العليا العظيمة التي تجعل الحياة أكثر جمالا وكرامة. فلنسير معا على طريق الأمل.

شكرا لكم.

فلسطين (انظر أيضا A/76/PV.12، المرفق الثالث)

خطاب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

أُدلي به يوم الجمعة، 24 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة الثانية عشرة للجمعية العامة

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي السيد عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

سعادة رؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

يصادف هذا العام الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة حيث اقتلع أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من أرضه وحرم من ممتلكاته في ذلك الوقت. وما زلت أنا وعائلتي وآخرون كثيرون نملك صكوك ملكية أرضنا. وهذه الصكوك مسجلة باعتبارها جزءا من سجلات الأمم المتحدة.

وهذا صك ملكية أرضي ويحمل الكثير من الفلسطينيين صكوكهم، وهم لا يزالون يحتفظون بمفاتيح منازلهم حتى يومنا هذا. ولكننا لم نتمكن من استعادة ممتلكاتنا بسبب القوانين الإسرائيلية التي تتجاهل القانون الدولي وتنتهك قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم واستعادة ممتلكاتهم والحصول على تعويض عادل، لا سيما على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

في انتهاك لتلك الحقوق، تسن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، القوانين وتعقد جلسات استماع في المحاكم لتشريد الفلسطينيين بصورة غير مشروعة وقسرا من أحياء الشيخ جراح وسلوان في القدس، وهو ما يمكن وصفه بموجب القانون الدولي بأنه تطهير عرقي، الأمر الذي يرفضه شعبنا والمجتمع الدولي ككل ويعدُّ جريمة بموجب القانون الدولي.

يصادف هذا العام أيضا مرور 54 عاما على الاحتلال العسكري الإسرائيلي لبقية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة في عام 1967.

ولا يزال هذا الاحتلال مستمرا بالرغم من إبرام اتفاق مبادئ – يعرف باسم "اتفاق أوسلو" – لتحقيق السلام والاعتراف المتبادل مع إسرائيل في عام 1993. وبينما لا نزال ملتزمين بجميع عناصره حتى يومنا هذا واتفقنا على جميع الدعوات والمبادرات لتحقيق حل سياسي على أساس الشرعية الدولية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية لعام 2002 وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية الدولية في عام 2003، لم تحترم إسرائيل التزاماتها بموجب الاتفاقات الموقعة وتهربت من المشاركة في مبادرات السلام، بل واصلت توسعها، أي مشروعها الاستعماري والقضاء على احتمال التوصل إلى تسوية سياسية على أساس حل الدولتين.

وأتحدى أولئك الذين يدعون أنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام وأننا لا "نفوت فرصة لتفويت جميع الفرص" أن يثبتوا أننا رفضنا ولو مرة واحدة مبادرة حقيقية وجادة لتحقيق السلام، وأقبل حكم العالم علينا في هذا الصدد.

السيدات والسادة،

هل تعتقد سلطة الاحتلال الإسرائيلية أنها تستطيع أن تتهرب من مسؤوليتها عن جريمة اقتلاع أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من أرضه وارتكاب العديد من المجازر وقتل وتشويه آلاف الفلسطينيين في عام 1948 في بلد الشيخ ودير ياسين وأبوشوشة والطنطورة وعين الزيتون وكبيا وغيرها، وما أعقب ذلك من تدمير أكثر من 500 بلدة وقرية فلسطينية؟ هل تعتقد إسرائيل أنها تستطيع تجاهل الحقوق المشروعة بما في ذلك الحقوق السياسية لملايين الفلسطينيين المقيمين داخل فلسطين وخارجها، أصحاب وأبناء وبنات هذه الأرض في قلب القدس؟ هل تعتقد أنها تستطيع مواصلة سياساتها لسرقة أراضيهم وخنق اقتصادهم ومنعهم من تنفس هواء الحرية؟

هل تعتقد إسرائيل أنها تستطيع أن تروج إلى ما لا نهاية لرواية زائفة تتجاهل الحق التاريخي والحالي للشعب الفلسطيني في وطنه؟ إن الجرائم والسياسات العدوانية التي تمارسها سلطة الاحتلال الإسرائيلية ضد شعبنا وأرضنا وأماكننا المقدسة لن تحبط كفاح شعبنا لأجل تحقيق حريته واستقلاله على أرضه. وسوف يزول هذا النظام الاستعماري الذي أنشأه على أرضنا بغض النظر عن الوقت الذي يستغرقه. ولن نسمح لهم باختطاف حياتنا وقتل أحلام شعبنا وآماله وتطلعاته إلى تحقيق الحرية والاستقلال.

السيدات والسادة،

إن من المؤسف أن سياسات المجتمع الدولي وقرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن حل قضية فلسطين لم يتم ترسيخها وتنفيذها بعد، مما أدى إلى عدم مساءلة إسرائيل ومعاقبتها على انتهاكاتها للقانون الدولي، وسمح لإسرائيل التي تدعي أنها دولة ديمقراطية، بأن تتصرف كدولة فوق القانون.

ولا تزال هناك بعض البلدان التي ترفض الاعتراف بحقيقة أن إسرائيل قوة احتلال تمارس الفصل العنصري والتطهير العرقي. وتفتخر هذه الدول بأن لها قيما مشتركة مع إسرائيل، فما هي القيم المشتركة التي تشير إليها؟ لقد شجع ذلك إسرائيل على زيادة غطرستها مع رفض جميع قرارات الأمم المتحدة وانتهاكها.

وفي الوقت نفسه، هناك من يطالب الشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية التي تؤمن بثقافة السلام وسيادة القانون بتقديم تفسيرات وتبريرات لإثبات أنها لا تحرض على الكراهية وتشجع العنف. على سبيل المثال، تعيّن علينا أن نشرح ونبرر محتوى منهجنا الدراسي الذي يجسد سردنا وهويتنا الوطنية، في حين لا أحد يطالب بمراجعة المناهج ووسائل الإعلام الإسرائيلية، حتى يتمكن العالم من رؤية التحريض الحقيقي من قبل المؤسسات الإسرائيلية. إننا نرفض هذه المعايير المزدوجة.

لماذا يجب أن نوضح ونبرر تقديم المساعدة لأسر السجناء والشهداء الذين هم ضحايا الاحتلال وسياساته القمعية؟ نحن لا يمكننا التخلي عن شعبنا وسنواصل السعي إلى إطلاق سراح جميع أسرانا. أحيي هنا موقف السجناء البطولي. وإذا انتهى الاحتلال لن تكون هناك قضية أسرى. ولا يسعني إلا أن أتساءل إذ أخاطب الضمير العالمي: هل هناك على هذه الأرض من يعاقب الموتى ويمنع أسرهم من دفنهم باستثناء أولئك الذين يفتقرون إلى الأخلاق والإنسانية؟

فإلى متى سيستمر هذا الظلم التاريخي لشعبنا؟ وهل تعتقد الدول التي تدعم إسرائيل، بتقديم المزيد من المال والسلاح الذي تستخدمه لإطالة أمد احتلالها وقتل الفلسطينيين، والسكوت على سياساتها العدوانية،

وحصـــار الفلســـطينيين وخنق أنفاســـهم، هل تعتقد أنها بذلك ســـتأتي بالأمن والســـلام للشـــعب الإســـرائيلي وبالاستقرار في المنطقة؟ الجواب: قطعاً لا، وأقولها بملء الفم: لا!

ماذا تريدون من الشـــعب الفلســـطيني؟ لقد التزمنا بكل ما طُلب منا وفق قرارات الشـــرعية الدولية، وضـــغطنا على شـــعبنا وعلى أنفســـنا لتحمّل الألم في انتظار الأمل، فماذا كانت النتيجة؟ لقد أثبتتْ أحداث التاريخ طوال العقود الماضية عدم صوابية هذه السياسات الدولية تجاه إسرائيل.

السيدات والسادة،

في إطار تمتين جبهتنا الداخلية، نؤكد مجدداً أن منظمة التحرير الفلســـطينية هي الممثل الشـــرعي والوحيد لشـــعبنا الفلســـطيني، وأننا نحرص على وحدة شـــعبنا وأرضـــنا، والذهاب إلى انتخابات عامة ورئاســـية ومجلس وطني بمجرد ضـــــمان تنظيمها في القدس حســـــب الاتفاقيات الموقعة. وندعو المجتمع الدولي لمســـــاعدتنا في الضـــــغط على حكومة الاحتلال لتنظيم هذه الانتخابات في القدس، حيث لا يُعقل أن نبقى بدون انتخابات.

وأقول هنا نحن لم نلغ الانتخابات، وإنما أجلناها بســـــبب عدم التمكن من إجراء الانتخابات في القدس. وإلى حين تحقيق ذلك، فإننا سنواصل السعي من أجل توفير الشروط اللازمة لتشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ ناجحة، حتى نتمكن من مســـاعدة أبناء شـــعبنا في كل مكان، وتنفيذ عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة، الأمر الذي يتطلب وقفاً كاملاً وشاملاً للعدوان في كل مكان على أرض دولة فلسطين.

ويسعدنا أن نُؤكد أن الأشهر القادمة ستشهد تنظيم الانتخابات البلدية في الأراضي الفلسطينية وفق القانون، وستتواصل الانتخابات لجميع الاتحادات والنقابات والجامعات التي شرعنا فعلاً فيها منذ حين.

السيدات والسادة،

على صـعيد بناء مؤسـسـات الدولة، نؤكد أن لدينا دولة كاملة البنيان، مؤسـساتها تعمل وفق سـيادة القانون والمحاسبة والشفافية والديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة والشباب. وقد نجحنا في الانضـمام لأكثر من 115 منظمة ومعاهدة دولية بهدف الدفاع عن حقوق شـعبنا، وتعزيز القوانين والنظم الفلسـطينية، بما فيها حقوق الإنسـان. وسـنسـتمر في العمل على الانضـمام للمنظمات الدولية، وما تبقى فيها وهي أكثر من 500 من المنظمات المعروفة في الأمم المتحدة.

وقد بادرنا بالعمل المشـترك مع المنظمات الحقوقية والأهلية الفلسـطينية من أجل الحفاظ على هذه الإنجازات الوطنية وترشيد وتصويب عمل المؤسسات على أساس الاحتكام للقانون.

لقد أصدرتُ التعليمات لاتخاذ الإجراءات من أجل تلافي أية أخطاء، ومواصلة احترام سيادة القانون وحرية التعبير وحقوق الإنسان كنهجٍ نتمسك به في بلادنا.

كما وأجدد التأكيد للمجتمع الدولي بأننا ملتزمون بالعمل الســياســي والحوار طريقاً لتحقيق الســلام، وتكريس المقاومة الشـعبية السـلمية، ومكافحة الإرهاب بكل أشـكاله ومصـادره في منطقتنا والعالم. نحن لدينا أكثر من 83 اتفاقية مع دول العالم لمحاربة الإرهاب العالمي.

السيدات والسادة،

أود الإشـــارة هنا، في ســـياقٍ مختلف، إلى حوارنا البناء الذي يجري حالياً مع الإدارة الأمريكية لاستعادة العلاقات الفلسطينية–الأمريكية، ووضع خطواتٍ تضمن التزام سلطة الاحتلال بالاتفاقيات الموقعة. نحن من جانبنا سنسعى لإنجاح ذلك بهدف خلق أجواءٍ تسمح بالانتقال بأسرع وقتٍ ممكنٍ إلى الحل السياسي الدائم الذي يُنهي الاحتلال الإسرائيلي لبلادنا ويطبق حل الدولتين.

إلا أن تهرب الحكومة الإسرائيلية الحالية والسابقة من الحل السياسي القائم على حل الدولتين وفق الشرعية الدولية، بمواصلة الاحتلال والسيطرة العسكرية على الشعب الفلسطيني وطرح مشاريع اقتصاديةٍ وأمنيةٍ بديلةٍ واهيةٍ، هي مخططاتٌ أحاديةُ الجانب لن تحقق الأمن والاستقرار لأحد لأنها تعيق جهود السلام الحقيقي وتطيل أمد الاحتلال وتكرس واقع الدولة الواحدة العنصرية.

أيها السيدات والسادة،

لقد وصلنا إلى مواجهةٍ مع الحقيقة مع سلطة الاحتلال، ويبدو أننا على مفترق طرق، أقول إنه قد طفح الكيل! فالوضع أصبح لا يحتمل وغير قابل للاستمرار، ولم يعد شعبنا يحتمل المزيد.

لقد ناضلتُ طوال حياتي من أجل صنع السلام، واتبعت الطرق السلمية والقانونية والدبلوماسية والعمل في المحافل الدولية. ومددنا أيدينا مراراً للسلام، ولا نجد شريكاً في إسرائيل يؤمن ويقبل بحل الدولتين.

ولم يعد قادة إسرائيل اليوم يشعرون بأي حرج وهم يتنكّرون بكل صلف لهذا الحل، الذي أجمع ويجمع عليه المجتمع الدولي. ولذلك فإنني أحذّر من أن تقويض حل الدولتين القائم على الشرعية الدولية سيفتح الأبواب واسعةً أمام بدائل أخرى سيفرضها علينا جميعاً الواقع القائم على الأرض، في ظل عدم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولتنا؛ وفي ظل عدم حل مشكلة 7 ملايين لاجئٍ فلسطيني اقتُلعوا من أرضهم في العام 1948؛ وفي ظل السرقة المنظمة للأرض الفلسطينية وجرائم الاحتلال وهدم المنازل كوسيلة قهرٍ وعقابٍ جماعي؛ وكذلك عمليات القتل واعتقال الآلاف، ومنهم النساء والمرضى والأطفال القصّر؛ ومواصلة الحصار الجائر لقطاع غزة؛ والقيام بعمليات الضم تحت مسمياتٍ مختلفةٍ، منها مشروع التسوية الذي اخترعوه الآن في مدينة القدس، والذي نرفضه رفضاً قاطعاً، هذا إضافةً لجريمة محاولات طرد السكان الفلسطينيين من أرضهم، في عمليةٍ منظمةٍ للتمييز العنصري والتطهير العرقي يقوم بها الاحتلال، في ظل غياب رادعٍ دوليٍ لإسرائيل.

إن شعبنا لن يسلّم بواقع الاحتلال وممارساته غير الشرعية، وسيواصل نضاله للوصول إلى حقوقه في تقرير المصير، والبدائل أمام شعبنا مفتوحة، بما فيها خيار العودة لحل يستند إلى قرار التقسيم 181 (د–2) المتّخذ عام 1947، الذي يُعطي دولة فلسطين 44 % من الأرض، وهي ضعف مساحة الأرض القائمة على حدود العام 1967. ونذكّر الجميع بأن إسرائيل كانت قد استولت بالقوة العسكرية على نصف الأرض المخصصة للدولة الفلسطينية في العام 1948، وهو حل أيضاً متوافق مع الشرعية الدولية.

وفي حال مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتكريس واقع الدولة العنصرية الواحدة، كما يجري اليوم، فإن شعبنا الفلسطيني والعالم بأسره لن يقبل بذلك، وستفرض المعطيات والتطورات على الأرض الحقوق السياسية الكاملة والمتساوية للجميع على أرض فلسطين التاريخية، في دولة واحدة. وفي كل الأحوال، على إسرائيل أن تختار. هذه هي الخيارات أمامها، وعليها أن تختار.

السيدات والسادة،

لقد ضـــمن القانون الدولي احترام الحق في الحياة الحرة والكريمة، ودعا الدول لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وكفالة هذا الحق، باعتبار أن الحماية تشكّل عنصراً حاسماً في الحفاظ على السلام والأمن والاســتقرار والتنمية. ومن هنا، أدعو الســيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، للعمل بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحماية الدولية، وآخرها القرار الصادر عن الجمعية العامة في جلستها الاستثنائية الطارئة في حزيران/يونيه 2018، تحت صيغة ''متحدون من أجل السلام''، لوضع ما يلزم لتشكيل آلية دوليةٍ للحماية، كما ورد في تقريره الصــادر في آب/أغســطس 2018 لتفعيل هذه الآلية على حدود الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967، بما فيها القدس، لتوفير الحماية الدولية.

وفي الوقت ذاته، ووفقا للقرار نفسه، أدعو الأمين العام إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، بما يتماشى مع الاختصاصات المعترف بها دوليا وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، وتحت رعاية المجموعة الرباعية الدولية وحدها.

ولضمان ألا تكون مبادرتنا مفتوحة المدة، يجب أن نقول إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أمامها ســنة واحدة للانســحاب من الأرض الفلســطينية التي احتلتها في عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، ونحن مستعدون للعمل طوال هذا العام على ترسيم الحدود وحل جميع مسائل الوضع النهائي تحت رعاية المجموعة الرباعية الدولية ووفقا لقرارات الأمم المتحدة. وإذا لم يتحقق ذلك، فلماذا نبقي على الاعتراف بإسرائيل على أساس حدود عام 1967؟ لماذا الإبقاء على هذا الاعتراف؟

وعلاوة على ذلك، سوف نعود في هذا الصدد إلى محكمة العدل الدولية بوصفها الهيئة القضائية الدولية العليا، بشأن مسألة شرعية احتلال أرض الدولة الفلسطينية والالتزامات ذات الصلة للأمم المتحدة والدول في جميع أنحاء العالم في هذا الشـــأن، وســـيتعين على الجميع احترام اســـتنتاجات المحكمة. إن الاستعمار والفصل العنصري محظوران بموجب القانون الدولي وهما جريمتان يجب مواجهتهما ونظام يتعين القضاء عليه.

إن دعم المجتمع الدولي لهذه المبادرة، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، قد ينقذ المنطقة من مصــير مجهول. ولدينا جميعا فرصــة للعيش في ســلام وأمن، وعلاقات حســن جوار، كل في دولتنا، وتأخير تنفيذ هذه الخطوات ســيبقي المنطقة في حالة اضــطراب وعدم اســتقرار تترتب عنها عواقب وخيمة. هل يحلم قادة إسرائيل ببقاء احتلالهم إلى الأبد؟ هل يريدون أن يستمر هذا الاحتلال إلى الأبد؟

السيدات والسادة،

لماذا ينبغي أن يستمر الفلسطيني في العيش إما تحت الاحتلال العنصري لإسرائيل أو كلاجئ في البلدان المجاورة؟ ألا توجد بدائل أخرى، الحرية على سبيل المثال؟ إن الفلسطيني في كل مكان إنسان مبدع ونشيط، ويمكن أن يشهد العالم بأسره على ذلك. الفلسطينيون يستحقون أن يعيشوا أحرارا في وطنهم.

وأدعو أبناء وبنات فلســطين في كل مكان في العالم من على هذا المنبر إلى مواصــلة نضــالهم الســلمي والشــعبي الذي أظهر الصــورة الحقيقية للشــعب الفلســطيني الباســل الذي يناضــل من أجل الحرية والاستقلال بمقاومة الاحتلال والفصل العنصري.

أحيي شـــعبنا في كل مكان وأحيي جميع الدول والبلدان التي وقفت متضـــامنة مع شـــعبنا خلال انتفاضـة القدس وانتفاضـة الأسـرى وضـد العدوان الذي أودى بحياة المئات ونشـر الدمار وشـرد الآلاف من شعبنا في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

كما أحيي جميع من شـــاركوا في المظاهرات في الولايات المتحدة وأوروبا وفي كل مكان في جميع أنحاء العالم للمطالبة بإنهاء الاحتلال الإســرائيلي والفصـــل العنصـــري والتطهير العرقي والدعوة إلى تحقيق العدالة والحرية وتقرير المصـير لشـعبنا. إنها صـحوة، إدراك للقصـة الفلسـطينية الحقيقية، وأحث الجميع على مواصـــلة إثارتها والدفاع عنها والدفاع عن حق الفلســطيني في الحياة والمســاواة وإقامة الدولة. إن معارضـــة السياسات والممارسات العدوانية للاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، والروايات الصـهيونية بشكل عام، ليست عملا تحريضيا أو معاديا للسامية، بل واجب كل رجل وامرأة أحرار في العالم.

وفي هذا الصـــدد، أعرب للمجتمع الدولي عن امتناننا وتقديرنا لما قدمه من دعم ســـياســـي ومادي لشـعبنا ولبناء مؤسـساتنا واقتصـادنا الوطني. ولكن قد حان الوقت لاتخاذ خطوات عملية لإحياء الأمل وإنهاء الاحتلال الإسـرائيلي لأرضـنا وشـعبنا وتكريس قيم العدالة والسـلام في منطقتنا. وأتسـاءل ما الذي يمنع الدول التي تعترف بإسرائيل من الاعتراف بدولة فلسطين، بما أنها تدعم حل الدولتين؟

أقول لقادة إسـرائيل: لا تضـطهدوا الشـعب الفلسـطيني ولا تضـيقوا عليه الخناق وتحرموه من الكرامة ومن حقه في أرضـــه ودولته حيث إنكم سـتدمرون كل شـــيء. إن لصـبرنا وصـبر شـعبنا حدودا. وأكرر مرة أخرى أن الشـعب الفلسـطيني سيدافع عن وجوده وهويته ولن يركع أو يستسلم، لن يغادر وسيبقى على أرضـه مدافعا عنها، مدافعا عن مصـــيره ومتابعا مســـيرته العظيمة نحو إنهاء الاحتلال. من أرض دولة فلســـطين وعاصـمتها القدس الشـرقية. ونقول مرة أخرى: هذه أرضـنا، قدسـنا، هويتنا الفلسـطينية، وسـندافع عنها حتى يرحل المحتل، لأن المستقبل ملك لنا ولا يمكنكم أن تطالبوا بالسلام والأمن لأنفسكم فقط. دعونا نكون.

السلام عليك.

بنن (انظر أيضا A/76/PV.12، المرفق الرابع)

خطاب السيدة مريم شابي تالاتا، نائبة رئيس جمهورية بنن

أُدلي به يوم الجمعة، 24 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة الثانية عشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

رؤساء الدول والحكومات،

الأمين العام للأمم المتحدة,

السيدات والسادة،

لقد كلفني فخامة السيد باتريس تالون، رئيس جمهورية بنن، الذي لم يكن بوسعه الحضور هنا اليوم، بإلقاء الخطاب التالي نيابة عنه.

أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إدارتكم الممتازة لأعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن موضوع هذه الدورة هو: "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-19، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس، وتنشيط الأمم المتحدة".

وعندما ننظر إلى الحالة الراهنة للعالم، على مختلف المستويات، ندرك أن هذا الموضوع هام جدا وذو مغزى ويتعلق بحياتنا.

فهو يدعونا إلى الابتعاد عن الشكوك المحيطة والمتنامية واليأس المتزايد في قلوبنا من أجل إيجاد حل لمشاكلنا الحالية وإعادة البناء المستدام.

سيدي الرئيس،

لفترة من الوقت، كان على المجتمع الدولي أن يواجه الواقع العالمي والمدمر لجائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، يتوجه بلدي بالشكر للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، على إعطاء الأولوية للبحث عن حل نهائي لهذه الأزمة الصحية.

لقد أتاح الحشد الواسع النطاق والمستمر، فضلا عن توحيد جهودنا، تطوير اللقاحات. وتتزايد معدلات التطعيم في جميع أنحاء العالم. غير أنه لا يزال معدل التطعيم في أفريقيا منخفضا، ولا تزال القارة تواجه حالات إصابة بأمراض أخرى قاتلة بنفس القدر، وهي الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفيما يتعلق بإدارتنا لكوفيد-19 على المستوى المحلي، اختارت دولة بنن تطعيم جميع مواطنيها تطعيما كاملا وتقديم إعانات مالية تبلغ قيمتها عدة مليارات من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى الأشخاص والشركات التي تضررت أعمالها التجارية جراء الجائحة.

وفي هذا الصـــدد، نشـــكر جميع الشـــركاء الذين يدعمون بلدنا في كفاحه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمشيا مع برنامج عمل الحكومة.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى إعادة البناء المستدام، يجب أن نسعى جاهدين للتنبؤ بحدوث ويلات في المســـتقبل. ولم تعد خطوات العمل المنفردة والمؤقتة والمحلية وحدها كافية. يجب على كل دولة وكل قارة الانفتاح على غيرها حتى يتمكن العالم، من خلال الجهود المشتركة والمتضافرة وأوجه التآزر في الإجراءات المتخذة، من التخلص نهائيا من شواغلها ومخاوفها.

وفيما يتعلق بانعدام الأمن الناجم عن التطرف العنيف والجريمة، يواجه بلدي حالتين حرجتين:

- الإرهاب، الذي يشكل تهديدا حقيقيا على حدوده الشمالية،
- القرصنة البحرية في الجنوب

ولمعالجة تلك المســـائل، بالإضـــافة إلى التدابير اللازمة المتخذة داخليا، تنضـــم بنن إلى جميع المبادرات على الصـــعيدين الإقليمي والدولي لضـــمان الســـلام وحرية التنقل والأمن لمواطنيها ولكل من على أراضيها.

وينطبق الشيء نفسه على احتياجات الكوكب. ونأمل ونتوقع انتهاج نفس السلوك والمواقف لإنقاذ كوكب يعاني من كل أنواع إساءة الاستخدام، مثل الاستغلال المفرط والإنتاج والاستهلاك الزائدين. وإلى جانب الأمور السيادية على المستوى الفردي، يجب أن نلزم أنفسنا بالعمل معا على وضع خطة لتلبية احتياجات البلدان والكوكب. ويجب أن نلبي الاحتياجات من الغذاء والماء والطاقة – وهي احتياجات أشـــير إليها على أنها استراتيجية – بالنظر إلى التهديدات الحالية والأجيال المقبلة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنســـان، تذكرنا أهداف التنمية المســـتدامة بها كل يوم من خلال الغايات المحددة.

ويعتقد بلدنا أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو أكثر الطرق تحديدا وموثوقية لضمان احترام حقوق الإنسان. ولهذا السبب يسعى بلدنا جاهدا إلى تعبئة الموارد، من خلال استراتيجيات مختلفة، لتمكين مواطنينا من الوصول إلى

- نظام غذائي ملائم مع نشر مقاصف مدرسية في جميع أنحاء البلد،
- تعليم جيد مدى الحياة،
- الرعاية الصحية من خلال نظام تأمين لتعزيز رأس المال البشري الذي يحمي أشد الناس فقرا،
- مياه الشرب، من خلال توسيع شبكات التوزيع لدينا،
- الطاقة، من خلال توسيع شبكة الكهرباء ومصادر الطاقة النظيفة.

اليوم، وبفضل النجاح في إصدار سندات اليورو الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، تمكن بلدنا من تعبئة معظم الموارد اللازمة لتحقيق غالبية أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد السياسي، تكفل بنن تمتع مواطنيها بحقوق الإنسان، وذلك بإصلاح النظام الحزبي، والتنظيم المنتظم للانتخابات، والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد.

السيد الرئيس،

لقد كان التقدم الذي أحرزه بلدنا ملموسا وحقيقيا ومؤثرا في السنوات الأخيرة. وبالتالي نعتقد أننا نستحق أن نكون عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 من أجل تبادل خبراتنا في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ولذلك، فإن هذه المنصة تتيح لي فرصة رسمية لأذكر بأن ترشيح بلدنا قد حظي بالفعل بتأييد رسمي من الاتحاد الأفريقي.

وبذلك الدعم من جيراننا، ندعو جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم ترشيح بنن خلال الانتخابات التي ستجري في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

السيد الرئيس،

ختاما، وفيما يتعلق بتنشيط الأمم المتحدة، من الأهمية بمكان إصلاح المؤسسة لضمان أساسها المتمثل في المساواة والعدالة والتضامن فيما بين الدول الأعضاء. لقد تغير الزمن، وتطور العالم. ويجب أن تتطور مؤسستنا أيضا وتتكيف مع العصر الحديث.

ونناشد روح توافق الآراء لجعل الأمم المتحدة مؤسسة معاصرة وحرة وعادلة.

وفي الوقت نفسه، يؤكد بلدي من جديد دعمه للمبادرات الدبلوماسية التي تسعى إلى إقامة دولة فلسطينية تتوافر لها مقومات البقاء وذات سيادة دولية كاملة، تعيش في سلام مع دولة إسرائيل.

وتؤيد بنن أيضا جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل دائم للحالة المتعلقة بالصحراء الغربية.

وأخيرا، فإن بلدي يتضامن مع القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الرابع والثلاثون للاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير 2021، في أديس أبابا، بشأن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونؤكد مجددا على ضرورة أن تتخذ الولايات المتحدة جميع التدابير اللازمة لإنهاء الحصار من أجل تعزيز السلام والتنمية.

ولذلك تدعو بنن إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة – وهما بلدان صديقان لبنن.

وبما أننا يجب أن نعيش بأمل، فإننا نتوقع أن يسمع الجميع الدعوات المختلفة التي وجهت هنا لضمان إقامة عالم حديث وموحد وحر وعادل وآمن ومزدهر للجميع.

شكرا لكم.

أرمينيا (انظر أيضا A/76/PV.12، المرفق الخامس)

خطاب السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا

أُدلي به يوم الجمعة، 24 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة الثانية عشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية]

معالي رئيس الجمعية العامة،

السيداتُ والسادة،

يسرني أن أدلي مرة أخرى ببيان في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بداية، أود أن أهنئ السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة، وكذلك السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة. وأنا واثق من أن قيادتكما ستساعدنا على التغلب على التحديات الهائلة التي نواجهها.

اليوم، أود أن أشير في كلمتي إلى الحالة في منطقة جنوب القوقاز، وأن أقدم وجهات نظرنا ومقترحاتنا بشأن حل المشاكل القائمة.

كما تعلمون، تعرضت ناغورنو – كاراباخ للعدوان في خريف عام 2020. لقد أودت الحرب التي استمرت أربعة وأربعين يوما بحياة عدة آلاف. وشرد عشرات الآلاف من سكان ناغورنو – كاراباخ. ورافق العدوان العديد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي من جانب القوات المسلحة الأذربيجانية، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية الحيوية، والقتل خارج نطاق القضاء لأسرى الحرب والرهائن المدنيين، والتعذيب والعديد من الجرائم الموثقة الأخرى. ونتيجة لهذه الأعمال، تعرض الشعب الأرميني للتطهير العرقي الكامل في أجزاء ناغورنو – كاراباخ، التي باتت تحت سيطرة أذربيجان. وللأسف، لم يستطع المجتمع الدولي هنا مرة أخرى منع الفظائع الجماعية. واليوم، لا يعيش أي أرميني أو لا يمكن أن يعيش عمليا في الأراضي الخاضعة لسيطرة أذربيجان.

وبفضل جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الروسي، تسنى وقف إراقة الدماء. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، تم التوقيع على بيان ثلاثي لوقف إطلاق النار. وتم نشر قوات حفظ سلام تابعة للاتحاد الروسي في ناغورنو– كاراباخ، التي تكفل اليوم الاستقرار والأمن فيها.

زملائي الأعزاء،

قبل شهر واحد، وافقت الجمعية الوطنية لجمهورية أرمينيا على خطة عمل الحكومة للفترة 2021–2026، حيث كان أحد الأحكام الرئيسية هو فتح عهد للتنمية السلمية لبلدنا والمنطقة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لنتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة التي أجريت في 20 حزيران/يونيه 2021، أعطى شعب أرمينيا لحكومتنا ولاية التحرك نحو تحقيق هذا الهدف الرئيسي. وينبغي التأكيد على أن حكومتنا تلقت هذه الولاية الهامة استنادا إلى نتائج الانتخابات التي أجريت للتغلب على الأزمة السياسية الداخلية.

كانت هذه هي الانتخابات الثانية في بلدنا بعد الثورة الشعبية المخملية التي اتسمت بعدم العنف في أرمينيا في عام 2018. وقد قيم المراقبون الدوليون عمليتي الانتخابات بوصفهما عمليتين تنافسيتين وشفافتين تتماشيا مع المعايير الديمقراطية.

وعليه، كيف سنحقق هدف فتح عهد للتنمية السلمية لبلدنا والمنطقة؟ من خلال الحوار، والتغلب تدريجيا على أجواء العداء المؤلم في منطقتنا. ونحن ندرك أن الطريق سيكون صعبا وطويلا. وللأسف، فإن الحوادث التي تستهدف نزع الشرعية عن جدول أعمال السلام وتعميق جو العداء وإضفاء الطابع المؤسسي عليه تحدث يوميا. وما زالت انتهاكات وقف إطلاق النار والتصريحات العدوانية والمهينة ضد أرمينيا والشعب الأرميني تتصاعد.

والعمل المخالف لخطة السلام هو قيام أذربيجان، خلافا للمادة 8 من البيان الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، ليس باحتجاز عشرات المواطنين من جمهورية أرمينيا فحسب، بل أيضا بالحكم على العديد منهم بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أعوام و 20 عاما بتهم ملفقة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أشخاص لم تؤكد أذربيجان بعد احتجازهم، رغم وجود أدلة واضحة على أنهم قد أُسروا. ويصبح هذا الأمر غير مقبول على الإطلاق في ضوء نشر مستخدمين أذربيجانيين مقاطع فيديو لأسر جنود أرمنيين بعينهم، حيث تم في وقت لاحق اكتشاف جثث هؤلاء الجنود مقطوعة الرأس أو مصابة بالرصاص. ولدينا أدلة دامغة تؤكد تعذيب أسرانا.

ومن الأمثلة الشنيعة على تعميق جو العداء افتتاح ما يسمى بمنتزه الغنائم في باكو، حيث يؤخذ تلاميذ المدارس الأذربيجانية في رحلات لمشاهدة تماثيل تصوّر جنوداً أرمن قتلى أو أسرى أو جنوداً ينزفون.

ويتم اتخاذ هذه الخطوات، وغيرها من الخطوات، لإثبات استحالة تحقيق السلام في منطقتنا، ولكننا سنواصل العمل للنهوض بهذه الخطة من خلال اغتنام كل فرصة وإيجاد فرص جديدة لبدء عصر من السلام في منطقتنا.

وفي هذا الشأن، أعتبر بدء الاتصالات الإقليمية أمرا بالغ الأهمية، وهو ما ورد في النقطة التاسعة من الإعلان الثلاثي الذي وقعه رئيس الاتحاد الروسي ورئيس أذربيجان ورئيس وزراء أرمينيا في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و 11 كانون الثاني/يناير 2021.

وستكون شبكات طرق النقل المترابطة في المنطقة نتيجة لحل هذه المسألة. وستتاح الفرصة لإقامة علاقات اقتصادية، وهو أحد الشروط الأساسية المهمة لتحقيق التنمية السلمية.

وأثناء دراسة موضوع إعادة فتح خطوط النقل، اكتشفنا أن هناك خيارات تهدف إلى الحفاظ على العزلة والعداء الإقليميين، ولكن هناك أيضا خيارات تؤكد على الترابط الإقليمي ويمكن أن تكون حلا تدريجيا لمشكلة العداء. ونحن من المؤيدين للخيار الأخير.

وإذا تم فتح خط سكة الحديد الذي يربط أرمينيا بتركيا أيضا، فإن موضوع فتح الاتصالات الإقليمية سيغطي نطاقا أوسع.

معالي الأمين العام،

أرمينيا مستعدة لإجراء حوار بناء ينبغي أن يؤدي إلى إحلال السلام الدائم والمستدام في المنطقة. وفي هذا الصدد، نقترح استكمال عملية عودة أسرى الحرب والرهائن وغيرهم من الأسرى، من دون إبطاء.

ومن الضروري أيضا استئناف عملية السلام لتسوية النزاع في ناغورنو – كاراباخ تحت رعاية الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا شك في أن الحالة الناشئة عن استخدام القوة لا يمكن أن تكتسب الشرعية من وجهة نظر القانون الدولي. ولا يمكن تعطيل حق شعب أرتساخ في تقرير المصير باستخدام القوة؛ ولا يمكن اعتبار أن النزاع قد تمت معالجته باستخدام القوة. إن نزاع ناغورنو – كاراباخ ينتظر تسوية عادلة. ويتجلى ذلك في بيانات البلدان المشاركة في الرئاسة، التي تؤكد على ضرورة استئناف عملية التفاوض على أساس المبادئ المعروفة.

ونعتقد أن الاتصالات التي يتوسط فيها الرؤساء المشاركون للمجموعة ستمكن الطرفين من إيجاد أرضية مشتركة، وفتح سبل لمعالجة العديد من المسائل الصعبة.

والمسألة التالية هي تعيين الحدود بين أرمينيا وأذربيجان وترسيمها. ولا بد لي من أن أذكر مع الشعور بالأسف أنه من الصعب تصور عملية تعيين الحدود في ظل عمليات إطلاق نار شبه يومية واستفزازات مختلفة على الحدود الأرمينية–الأذربيجانية، وفي ضوء تسلل وحدات من القوات المسلحة الأذربيجانية إلى إقليم جمهورية أرمينيا ذي السيادة في منطقة سوتك – خوزنافار في 12 أيار/مايو 2021. ولتجاوز هذه الحالة، اقترحنا اتخاذ الإجراءات التالية: في المنطقة المذكورة أعلاه، ينبغي للقوات المسلحة لكل من أرمينيا وأذربيجان أن تنسحب في وقت واحد إلى حدود الحقبة السوفياتية، وسيتم نشر مراقبين دوليين على طول تلك الحدود، وسنبدأ في عملية تعيين الحدود وترسيمها تحت رعاية دولية. ونحن على استعداد لتنفيذ هذا الاقتراح في أي وقت.

زميلاتي العزيزات، زملائي الأعزاء،

لقد تطرقت في خطابي إلى مسائل ذات أهمية حيوية لبلدنا وللمنطقة. ويتعين معالجة هذه المسائل اليوم وعلى وجه السرعة وهي تتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي.

في الوقت نفسه، وإذ أختتم بياني، أود أن أؤكد من جديد أن أرمينيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي وشريكا موثوقا به، ستواصل الإسهام في تعزيز النظام الدولي الشامل، والتعاون الدولي القائم على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

ونحن ملتزمون بإجراء حوار بناء وشامل مع جميع شركائنا.

وأرمينيا على استعداد لبذل قصارى جهدها للإسهام في التغلب على التحديات العالمية الراهنة مثل تغير المناخ، وجائحة كوفيد–19، والمسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي.

وبهذا، اسمحوا لي أن أختتم بياني متمنيا النجاح لأعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

شكرا لحسن إصغائكم.

موريشيوس (انظر أيضا A/76/PV.12، المرفق السادس)

خطاب السيد برافِـند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية، الوزير المكلف بجزيرة رودريغس، والجزر النائية، والسلامة الإقليمية في جمهورية موريشيوس

أُدلي به يوم الجمعة، 24 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة الثانية عشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية]

سيدي الرئيس،

إنه لمن دواعي سروري أن أراكم تديرون أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتتشاطر موريشيوس ومليف تحديات مشتركة باعتبارهما جزيرتين ناميتين من جزر المحيط الهندي. ونود أن نؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين خلال فترة رئاستكم.

وأعرب عن امتناني لسعادة السيد فولكان بوزكير على رئاسته الناجحة للدورة الماضية.

وأود أيضا أن أهنئ معالي السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة، وأن أشكره على تقريره الشامل المعنون "خطتنا المشتركة".

سيدي الرئيس،

لقد اخترتم موضوعا مناسبا جدا لهذه الدورة نظرا للحالة الفريدة التي نشهدها على مدى الأشهر العشرين الماضية.

إن بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل، والتعافي من مرض فيروس كورونا، وإعادة البناء المستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الإنسان، وتنشيط الأمم المتحدة تغطي مجموعة كاملة من الأنشطة التي ليست ملحة فحسب، بل حاسمة أيضا إذا أردنا كفالة استمرار وجودنا على كوكبنا على المدى الطويل، بطريقة تعزز تعددية الأطراف والتعاون، وتحمي حقوق الناس من خلال تعزيز مؤسساتنا وسيادة القانون، ولا تترك أحدا يتخلف عن الركب.

لقد باغتت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عالما غير مستعد على الإطلاق بعنف لا مثيل له، مما أدى إلى تعطيل الحكومات والمجتمعات، والنظام المتعدد الأطراف، والأهم من ذلك، حياة الناس وسبل عيشهم.

وقد سلطت الضوء على نطاق الترابط العالمي. ويمكن أن يكون للأحداث في بلد واحد تداعيات في جميع أنحاء العالم.

وبعد مرور عامين تقريبا، ما زلنا نتصارع مع الوباء وطفراته، وعلى الرغم من أن اللقاحات قد طُورت بسرعة مذهلة، فإننا ما زلنا غير قادرين على القول بأن الحياة قد عادت إلى طبيعتها.

وفي الواقع، مثلما كان العديد من البلدان يجد صعوبة في العثور على معدات الحماية الأساسية في بداية الجائحة، فإنها تواجه الآن تحديات مماثلة في الحصول على لقاحات فعالة وميسورة التكلفة.

وفي حين تمكنت الاقتصادات المتقدمة من استخدام حوافز مالية هائلة لتخفيف أثر الجائحة ونجحت في تحقيق التطعيمات الجماعية، فإن الاستجابة السياساتية للبلدان النامية كانت مقيدة بعدة عوامل، ولا يزال الحصول على اللقاحات محدودا.

ولا يؤدي التوزيع غير العادل للقاحات إلى ترك ملايين الأشخاص عرضة للفيروس فحسب، بل إنه يسمح أيضا بظهور متحورات جديدة، مما يجعل التعافي يستغرق وقتا أطول.

ونرحب بمبادرة الولايات المتحدة لتنظيم قمة القادة للنظر في سبل القضاء على الوباء. ويبين الاجتماع الذي عُقد هذا الأسبوع أن الجمع بين قادة العالم والشركاء الاقتصاديين ومنتجي اللقاحات والمجتمع العلمي يمكن أن يؤدي إلى إجراءات منسقة لمكافحة الجائحة.

وينبغي أن نسعى جاهدين لإنتاج المزيد من اللقاحات بسرعة أكبر، وتحقيق اللامركزية في إنتاجها لتلبية احتياجات الناس في جميع أنحاء العالم.

وينبغي تمويل المرافق المتعددة الأطراف، مثل كوفاكس، تمويلا كاملا وتمكينها من إعادة توزيع جرعات اللقاح الفائضة.

وينبغي تقاسم التكنولوجيا والموارد اللازمة مع البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل موريشيوس، للتمكين من إطلاق اللقاحات من أجل العودة إلى الحياة الطبيعية بشكل أسرع.

وفي السياق نفسه، ينبغي إعادة النظر في الجزاءات الاقتصادية الأحادية في ضوء الضرورة الإنسانية الملحة لمكافحة الوباء.

السيد الرئيس،

مع هذه المبادرات، لدينا فرصة جيدة للقضاء على الوباء، أو على الأقل ستمكننا من تعلم التعايش معه، ولكن سيظل يتعين على العالم أن يواجه التحدي الاقتصادي الذي جاء مع الجائحة.

وقد أثر كوفيد-19 بشدة على الاقتصاد العالمي. ولم تسلم موريشيوس، فقد انكمش ناتجنا المحلي الإجمالي بنسبة 14,9 في المائة في عام 2020.

وكان لا بد من زيادة الإنفاق على الصحة العامة بشكل كبير، إلى جانب اتخاذ سلسلة من التدابير للمساعدة في تحويل الأعمال التجارية ودعم قطاع السياحة وزيادة الإنتاج الغذائي المحلي ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد.

وإلى جانب الجائحة، واجهت موريشيوس أيضا تحديات أخرى تتعلق بقطاع الخدمات المالية، وكان علينا معالجتها كمسألة ملحة للغاية من أجل الحفاظ على القطاع واقفا على قدميه.

السيد الرئيس،

قبل تفشي الوباء، كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه بالفعل مستويات كبيرة من ضائقة الديون.

وبينما نرحب بمبادرة مجموعة الـ 20 لتعليق خدمة الديون، نرى أنه ينبغي توسيع نطاق هذا التسهيل ليشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل أيضا.

وثمة حاجة ماسة إلى هيكل مالي عالمي جديد يركز على الحيز المالي للدول الجزرية الصغيرة النامية وقدرتها على تحمل الديون.

وتؤيد موريشيوس تماما الاقتراح الداعي إلى وضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد لاستخدامه في تحديد نوع وحجم الدعم الذي سيلزم البلد، لا لبناء قدرته على الصمود فحسب، ولكن أيضا لوضعه على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

لقد رحبنا باتفاق باريس باعتباره إنجازا كبيرا في جهودنا لمعالجة تغير المناخ، ولكن الأحداث المناخية التي وقعت منذ ذلك الحين تبين أنه ما لم نلتزم ببذل المزيد من الجهد، فإن كوكبنا، بل ووجودنا، مهددان بشدة.

والتقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ واضح لا لبس فيه، نحن في المنطقة الحمراء والتأثير البشري مسؤول إلى حد كبير عن حالة غلافنا الجوي والمحيطات والأرض.

وينتظر العالم الكثير من الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. ونعلم جميعا ما يجب عمله؛ فلا يكفي مجرد رفع سقف الطموحات، بل الأهم من ذلك أننا بحاجة إلى الالتزام بتحقيقها.

ونحن مدينون بذلك للأجيال المقبلة.

وترحب موريشيوس بأن الصندوق الأخضر للمناخ قد بلغ تقريبا مستوى المساهمات المتعهد بها. غير أن هذا لن يكون مجديا ما لم يتم تبسيط الوصول إليه، وخاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد الرئيس،

تستضيف المحيطات كميات وأنواع هائلة من التنوع البيولوجي التي تحتاج إلى الحماية.

ونؤيد العمل الجاري من أجل وضع صك ملزم قانونا بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية يسمح بالتقاسم العادل للمنافع.

السيد الرئيس،

ينبغي أن تظل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والمساواة بين الجنسين في صميم كل مساعينا.

وتقع على عاتقنا مسؤولية هائلة تجاه أجيالنا المقبلة. وفي جميع أنحاء العالم، يواجه الطلاب والشباب إحباطا متزايدا بسبب تقييد الحركة وتعطل التعليم وقلة فرص العمل.

وينبغي بذل جهود خاصة لإدماجهم في التيار الرئيسي. وموريشيوس مستعدة لدعم جميع المبادرات في ذلك الصدد.

السيد الرئيس،

من القطاعات التي ازدهرت خلال الجائحة الوباء المعلوماتي والأنشطة الإجرامية في الفضاء الإلكتروني. ويتعين التصدي لهذا الأمر على الصعيد العالمي.

ونؤيد وضع اتفاقية دولية لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية.

السيد الرئيس،

إن استخدام القوة لإضفاء الشرعية على الحكومات مسألة تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي وتؤثر على السلام والاستقرار الإقليميين. ونحن ندين هذه الأعمال بقدر ما ندين عودة ظهور التطرف العنيف والإرهاب في أفريقيا.

ونحن نتضامن مع الشعب الأفغاني ونأمل أن يعم السلام ويجلب الاستقرار إلى المنطقة. ونؤيد جميع المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد حلول سلمية مستدامة. وندعو أيضا إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس،

تعرب موريشيوس عن أملها في أن تتسارع في ظل رئاستكم عملية إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا للواقع الجديد.

ويجب تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا. وينبغي أن تتبوأ أفريقيا مكانها الصحيح في مجلس الأمن الموسع الذي ينبغي أن يشمل أيضا مقعدا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد الرئيس،

ولا يزال من دواعي القلق أنه بعد مرور أكثر من عامين على حكم محكمة العدل الدولية بأن عملية إنهاء الاستعمار في موريشيوس لم تكتمل بصورة قانونية نظرا للفصل غير القانوني لأرخبيل شاغوس عن أراضيها قبل الاستقلال، وأن المملكة المتحدة ملزمة بسحب إدارتها غير القانونية من الأرخبيل في أسرع وقت ممكن، ما زلنا لا نرى أي إجراء من جانب الدولة المستعمرة.

ومع ذلك، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 295/73 أكد استنتاجات محكمة العدل الدولية، وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، رأت الدائرة الخاصة في المحكمة الدولية لقانون البحار أن تلك القرارات الرسمية لمحكمة العدل الدولية بموجب القانون الدولي هي ذات أثر قانوني ملزم، ومن ثم لا يكون من المشروع التنازع حول إذا ما كانت موريشيوس تتمتع بالسيادة على أرخبيل شاغوس باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضيها الوطنية.

وقد أكدت هذه الدائرة الخاصة أيضا أن الجمعية العامة، باتخاذها القرار 295/73، قد حددت طرائق لاستكمال إنهاء استعمار موريشيوس، الذي قضت محكمة العدل الدولية بأن على كل عضو في الأمم المتحدة وكالاتها التزام بدعمه.

وستشرع الدائرة الخاصة في المحكمة الدولية لقانون البحار في تعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف على أساس أن موريشيوس هي الدولة الساحلية فيما يتعلق أرخبيل شاغوس.

ونلاحظ بمزيد من الارتياح أن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل الاتحاد البريدي العالمي، قد اعتمدت مؤخرا بأغلبية كبيرة قرارا لتنفيذ قرار الجمعية العامة 295/73 عمليا، بما يكفل احترام القانون الدولي والتزاماتها بموجب الاتفاق الذي وقعته مع الأمم المتحدة في عام 1947.

وتتطلع موريشيوس إلى مواصلة تنفيذ القرار 295/73 من جانب المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، بدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولا تزال موريشيوس ملتزمة بتنفيذ برنامج لإعادة توطين مواطني موريشيوس في أرخبيل شاغوس ، ولا سيما مواطنو شاغوس الذين طردتهم المملكة المتحدة قسرا من أرخبيل شاغوس انتهاكا لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

وباسم حكومة موريشيوس وشعبها، ولا سيما الموريشيوسون من أصل شاغوسي، أعرب عن خالص امتناننا لجميع البلدان التي ما فتئت تدعمنا في إتمام عملية إنهاء استعمارنا، ونناشد الدولة المستعمرة أن تمتثل لأحكام المحاكم الدولية وقرارات الجمعية العامة. فالامتثال للقانون الدولي هو مسؤولية جميع الدول الملتزمة بالقانون.

السيد الرئيس،

أود أن أؤكد مجددا التزام موريشيوس بكفالة استمرار تشغيل مرافق الدفاع في دييغو غارسيا. وتعتبر موريشيوس أن هذا المرفق حيوي لصون السلم والأمن الدوليين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وللجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والقرصنة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأشخاص. وفي هذا الصدد فإن موريشيوس، بصفتها ذات سيادة على أرخبيل شاغوس، الذي يضم دييغو غارسيا، على استعداد للدخول في ترتيب طويل الأجل مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بدييغو غارسيا.

السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بتروملين التي تشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من أراضي موريشيوس الإقليمية، فإننا ندعو إلى الحل المبكر للنزاع على الجزيرة بروح الصداقة التي تميز العلاقات بين موريشيوس وفرنسا.

السيد الرئيس،

لم يعد بوسعنا أن نكون منقسمين. ويتعين علينا أن ننهض بتعددية الأطراف ونحافظ عليها ونعززها.

ويمكننا معا أن نبني مجتمعات واقتصادات أكثر استدامة ومساواة.

ويمكننا معا أن نحول عالمنا إلى عالم يعترف بكرامة كل إنسان ويحترمها.

شكرا لكم.

السويد (انظر أيضا A/76/PV.12، المرفق السابع)

خطاب رئيس الوزراء ستيفان لوفين، رئيس وزراء السويد

أُدلي به يوم الجمعة، 24 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة الثانية عشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية]

أصحاب السعادة،

يصادف هذا العام مرور 75 عاما على عضوية السويد في الأمم المتحدة.

إن التحديات العالمية التي تواجهنا اليوم تبرهن على الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي، وفي صميمها أمم متحدة حديثة.

وقد اختبر الأثر المدمر لهذه الجائحة قدرة مجتمعاتنا على الصمود وضغط على النظام المتعدد الأطراف.

ولم يتم بعد تطعيم أكثر من نصف سكان العالم ضد كوفيد-19.

ويجب أن تكون أولويتنا هي التأكد من أن اللقاحات متاحة للجميع على قدم المساواة.

ويظل كوفاكس أفضل أدواتنا. والسويد هي أكبر مساهم باللقاحات من حيث نصيب الفرد، وأعتز بأن أعلن أننا نعتزم زيادة دعمنا للحصول على اللقاحات على الصعيد العالمي.

ونتطلع إلى التعاون مع جميع الدول الأعضاء في تحديد سبل تحسين قدرات النظم الصحية على الوقاية والتأهب والاستجابة.

أصحاب السعادة،

تؤكد الظواهر الجوية القصوى التي شهدناها، بما فيها حرائق الغابات والفيضانات وموجات الحر، الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لمجابهة آثار تغير المناخ.

فيجب علينا أن ننصت إلى العلم ونحول مجتمعاتنا. ويجب علينا أن نبقي نصب أعيننا هدف 1,5 درجة مئوية.

ويجب أن يكون خفض الانبعاثات والتكيف وحماية التنوع البيولوجي من أولوياتنا. وسيوفر التعافي من الجائحة فرصة لإعادة البناء بشكل أكثر مراعاة للبيئة. ويتعين علينا أن نرقى إلى مستوى الاختبار هذا العام إذ نجتمع في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في غلاسكو وفي المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وأن نستعد لإبرام صك قانوني لحماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار.

يصادف العام المقبل مرور 50 عاما على تجمع العالم في ستوكهولم لحضور أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البيئة. وسنستضيف، في حزيران/يونيه، اجتماع ستوكهولم +50، الذي نتوقع أن يكون حافزا لاتخاذ الإجراءات التحويلية الضرورية من أجل إحداث تغيير منهجي فيما يتعلق بجدول أعمال البيئة وتغير المناخ. فلنغتنم هذه الفرصة للمساعدة على إعادة تعريف علاقة البشرية بالطبيعة.

أصحاب السعادة،

يجب أن يستند الالتزام المتجدد بتعزيز التعاون الدولي إلى مسؤوليتنا المشتركة عن التمسك بالقانون الدولي.

إن حقوق الإنسان عالمية وتنطبق على الجميع.

ونعيد تأكيد دعمنا القوي ل "دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" والنهوض بحقوق الإنسان في جميع الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وما زال يساورنا قلق بالغ لأن احترام الديمقراطية ظل يتناقص على الصعيد العالمي. وستواصل السويد دعمها القوي للمؤسسات والعمليات الديمقراطية وللمدافعين عن الديمقراطية.

ونهدف من خلال مبادرة السويد "حملة من أجل الديمقراطية" عبر المناطق، إلى مقاومة الاستبداد وتعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

أصحاب السعادة،

لقد أدت الجائحة إلى تفاقم فجوات خطيرة في المساواة، ولا سيما المساواة بين الجنسين. فقد تأثرت النساء والفتيات بصورة غير متناسبة. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن عندما تتخلف النساء والفتيات عن الركب.

وهذا هو السبب في أن حكومتي حكومة نسوية.

وستدافع السويد دائما عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

أصحاب السعادة،

إن التضامن الدولي جزء من تركيبة السويد. وسنظل ثابتين في التزاماتنا العالمية، بما في ذلك تخصيص 1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الخارجية.

والتجارة الحرة والعادلة والمستدامة هي المفتاح لإيجاد فرص عمل جديدة وزيادة الرخاء. ولمنظمة التجارة العالمية دور أساسي في دعم نظام تجاري دولي قائم على القواعد. فيجب علينا أن نكفل أن تكون لدينا الوسائل للبناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة.

إننا نقوم، كرئيس لهيئة إدارة منظمة العمل الدولية هذا العام، بتعزيز حقوق العمال.

أصحاب السعادة،

لقد زادت الجائحة كذلك من معاناة أشد الفئات ضعفا. فقد بلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة مستوى قياسيا جديدا. والجوع على الصعيد العالمي، الناجم عن النزاعات المسلحة وتغير المناخ، آخذ في الارتفاع.

ونحث الدول الأعضاء على تعجيل التمويل لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة.

وتظل السويد واحدة من أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية.

وعلينا أن نجد سبلا جديدة لدعم الشعب الأفغاني من أجل الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في السنوات العشرين الماضية. ويجب معالجة الأزمة الإنسانية المتزايدة حدة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان – ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص المنتمين إلى الأقليات والنساء والفتيات. وفي هذا، تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم. ويظل انخراط السويد الطويل الأجل ودعمنا للشعب الأفغاني ثابتين.

أصحاب السعادة،

تظل السويد نصيرا لبناء السلام الطويل المدى، ونحن من المساهمين الكبار بأفراد في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

لقد أدى القتال المتواصل في اليمن إلى تفاقم الكارثة الإنسانية. ولا تزال السويد ملتزمة التزاما كبيرا. إننا نحث الأطراف على الاتفاق على وقف لإطلاق النار والمشاركة في المحادثات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة. ويظل تنفيذ اتفاقي ستوكهولم والرياض خطوة رئيسية. والسويد ملتزمة بقيادة الجهود الدولية لحشد تمويل إضافي لأكبر عملية إنسانية في العالم.

وفي إثيوبيا، يتسبب توسع نزاع تيغراي في معاناة إنسانية هائلة. وندعو جميع الأطراف على وجه السرعة إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومستدام والاتفاق على وقف لإطلاق النار والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي.

أصحاب السعادة،

قبل عام مضى، أعقب الاحتجاجات السلمية في بيلاروس قمع بلا رحمة. وتطالب السويد والاتحاد الأوروبي باحترام حقوق الإنسان. إننا ندعم حق الشعب البيلاروسي في الديمقراطية وحرية التعبير وسيادة القانون.

وستظل السويد مؤيدا ثابتا لسلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها واستقلالها. وسنظل نشجب بصورة قاطعة ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول.

تترأس السويد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام. والمبدأ التوجيهي الذي نسترشد به هو العودة إلى الأساسيات من خلال الدفاع عن النظام الأمني الأوروبي على أساس احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويشكل تعزيز تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الأمم المتحدة أولوية، لا سيما في الميدان في حالات النزاع.

أصحاب السعادة،

إن التهديد النووي حاضر كما ظل دائما. ولعكس هذا الاتجاه السلبي، نرحب بالخطوات الأخيرة مثل تمديد معاهدة ستارت الجديدة والبيان المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا الذي يعيد التأكيد على أن "الحرب النووية حربٌ لا غالب فيها ويجب ألا تخاض مطلقا".

وتهدف مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي إلى كفالة اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي، لا سيما في ضوء المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وقد تم إحراز بعض التقدم، ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وندعو جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الاضطلاع بدورها.

وندعو جمهورية كوريا الشـــعبية الديمقراطية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية واتخاذ خطوات نحو نزع السلاح النووي.

أصحاب السعادة،

ســيكون هذا آخر خطاب لي كرئيس وزراء للســويد أمام الجمعية العامة. وإذ ألقي نظرة إلى الوراء على السنوات السبع التي توليت فيها مهام منصبي، لا يسعني إلا أن أستنتج أن التحديات العالمية أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. غير أننا حققنا معا تقدما هاما أيضا.

وستظل السويد نصيرا نشطا لإيجاد حلول مشتركة للتحديات التي نواجهها معا. وخارطة طريقنا هي التنفيذ العالمي لخطة عام 2030.

وتمثل المســاواة بين الجنســين النضــال الذي لم ينته بعد في مجال حقوق الإنســان في هذا القرن. ولطالما كانت المساواة بين الجنسين أولوية رئيسية في عمليات صنع القرار وتخصيص الموارد في حكومة بلدي– وقد عملتُ على تعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي.

إن تغير المناخ هو القضـــية الحاســـمة في عصـــرنا. في عام 2017، اعتمد البرلمان الســـويدي الإصـــلاح المناخي الأكثر طموحا في تاريخ الســويد، بهدف الوصــول بصــافي انبعاثات غازات الدفيئة إلى مســـتوى الصـــفر بحلول عام 2045. وأنا فخور بإطلاق المجموعة القيادية للتحول في مجال الصـــناعة، بالتعاون مع الهند.

وقد تسارعت أوجه عدم المساواة أكثر. وأطلقت، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شراكة الصفقة العالمية من أجل العمل اللائق والنمو الشامل للجميع في عام 2016. والهدف من ذلك هو تحسين سوق العمل العالمية وتمكين الناس من الاستفادة من العولمة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، سأستضيف منتدى مالمو الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود ومكافحة معاداة الســامية (Remember ReAct). ويجب التصــدي بصــرامة لتصــاعد العنصــرية وكراهية الأجانب وكراهية الإســـلام ومعاداة الســـامية. ويهدف المنتدى إلى اتخاذ خطوات ملموســـة في العمل من أجل إحياء ذكرى محرقة اليهود ومكافحة معاداة السامية.

أصحاب السعادة،

كان اعتماد الإعلان الصــادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام الماضي، الذي شاركت السويد وقطر في تيسيره، بمثابة التزام جديد بتعزيز التعاون الدولي الذي في صميمه أمم متحدة حديثة ومبتكرة وشاملة للجميع.

وقد أطلقت بالاشتراك مع رئيس وزراء إسبانيا شبكة من القادة لدعم الأمين العام في المضي قدما بالخطة المشـــتركة. وينبغي أن تكون الأجيال المقبلة في صـــميم هذه الجهود. ونتطلع إلى المســـاهمة في التحضيرات لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2023.

انضمت السويد إلى الأمم المتحدة قبل 75 عاما. وأطمئنكم إلى أننا سنواصل العمل معكم جميعا من أجل كوكب سلمي وأخضر وأكثر مساواة وصحة.

وسنظل ملتزمين بالتعاون الدولي في المستقبل كما كنا على مدى السنوات الـ 75 الماضية.

أشكركم.